التأصيل لعلاقة العامل بالتعليل في الدرس النحوي

أ. محمد عدلي محمد عودة – جامعة الزيتونة

د. بكر محمد محمود أبو معيلي – كلية العلوم التربوية والآداب

د. نايف محمد سليمان النجادات – جامعة البلقاء التطبيقية

الملخص:

هذه دراسة لغوية تهدف إلى توضيح مفهوم العامل، وتوضيح علاقته بالتعليل النحوي، وبيان موقف النحاة المؤيدين والمعارضين قديماً وحديثاً لفكرة العامل، وأثر تفاعلات هذه الآراء في الدرس النحوي العربي، وذلك كله من خلال الوقوف على نشأة العامل وفلسفته وبيان أقسامه، ومالت الدراسة إلى توضيح موقفها من نظرية العامل.

كلمات مفتاحية: العامل، التعليل، النحو

Abstract

This linguistic study aims to clarify the concept of "the grammatical marks", and its relation to the grammatical analysis, and it clarifies the stand of the grammarians "supporters and opponents" in the past and recently to the idea of "the grammatical marks ", and the effect on Arab grammatical pedagogy
The purpose is to study the origins of" the grammatical markers", its philosophy and illustration of its divisions.
The study tends also to clarify its stand of the grammatical marks theory

١ –المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الأمين وبعد، فهذه دراسة لغوية موضوعها التأصيل لعلاقة العامل بالتعليل في الدرس النحوي، وهي دراسة تبحث في فكرة العامل التي أشار إليها علماء العربية القدماء ولا زالت محل دراسة وبحث، وقد آثرنا التعريف بالعامل وتتبع موقف النحويين القدماء والمحدثين، وبيان آراء كل من المعارضين والمؤيدين، ثم تحليل هذه الآراء، وكان لا بد من الوقوف على نشأة العامل وفلسفته وبيان أقسامه، وأفادت الدراسة من مصادر المادة في مظانها القديمة والحديثة، وبينت الدراسة موقفها من نظرية العامل، كما ذُكرت جملة من النتائج توصلنا إليها.

٢ – مفهوم العامل:

قال ابن منظور:" والعامل: هو الذي يتولى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله، ومن ذلك قيل للذي يستخرج الزكاة: العامل ... والعامل في العربية: ما عمل عملاً ما فرفع أو نصب أو جر، كالفعل الناصب أو الجازم، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضاً، وكأسماء الفعل، وقد عمل الشيء في الشيء: أحدث فيه نوعاً من الإعراب"[١].

وجاء عند الزبيدي أن العامل "ما عمل عملاً، فرفع أو نصب أو جر، وقد عمل في الشيء: أحدث فيه نوعاً من الإعراب"[٢] فالعامل معجمياً اسم الفاعل من عمل ويقصد به ما أحدث تغييراً في شيء ما.

لم تختلف الدلالة العامة للجذر (عمل) في المعجم عن المعنى النحوي الذي دار حوله ابن منظور والزبيدي، فمادة الجذر (عمل) تدور في دلالتها حول التدبير والتيسير والتحكم وإنجاز العمل؛ لذلك لا نجد اختلافاً كبيراً بين المعجمين في تحديد مفهوم العامل، كما أننا نجد أن المعنى المعجمي للجذر عمل يتفق مع المعنى النحوي المصطلحي له .

---

١ – ابن منظور، لسان العرب: مادة عمل

٢ - الزبيدي، تاج العروس: مادة عمل

وهو عند المتخصصين القدماء كل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، ويقسم العامل إلى العامل القياسي وهو ما صح أن يقال فيه كل ما كان كذا فإنه يعمل كذا، والعامل السماعي وهو ما صح فيه هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا وليس لك أن تتجاوز، كقولنا إن الباء تجر، ولم تجزم وغيرها، والعامل المعنوي وهو الذي لا يكون للسان فيه حظ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب[1].

وعرّف التهانوي العامل من وجهة نظر النحويين بأنه ما أوجب تغيير آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، وذكر أقسام العوامل، وهي عنده: عوامل لفظية وهي ما يتلفظ بها حقيقة أو حكماً، وعوامل معنوية وهي ما لا يكون لها أثر في اللفظ أصلاً لا حقيقة ولا حكماً، كرفع المبتدأ والخبر والفعل المضارع، وقد يطلق العامل المعنوي على ما لا يكون عامليته باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى خارج عنه[2].

قدم التهانوي مفهوماً مصطلحياً وافياً يبين فيه معنى العامل وأقسامه، إلا أنه اختلف مع الجرجاني حينما عدّ العامل السماعي والقياسي عاملاً واحداً باعتبار أنهما عامل لفظي، واتفق كلاهما على أن العمل ما هو إلا تغيير لأواخر الكلم لموجبات تختلف الحركة باختلافها.

وفي معرض حديثهما عن العامل المعنوي اتفق كلاهما على أنه غير ظاهر لا نطقاً ولا حكماً، إلا أن التهانوي تنبه إلى أن العامل المعنوي قد يحذف حين يكون السياق والمقام مشعراً به، في حين أن الجرجاني لم يفصّل الحديث في العامل المعنوي كما فعل التهانوي.

٣-نشأة العامل وفلسفته:

اجتهد النحاة العرب كثيراً في كشف الظواهر اللغوية وتفسيرها وتعليلها، وإرجاعها إلى أصول تنسجم مع النظام اللغوي، واجتهدوا في التقعيد للغة وتعليل ظواهرها، حتى يصير النحو

---

[1] - الجرجاني، التعريفات: ١٦٨، وانظر الجرجاني، العوامل المائة النحوية في علم أصول علم العربية: ١٤٢

[2] - الزبيدي، تاج العروس: مادة عمل

علما متكاملاً كأيّ علم يحتاج إلى لتفسير بالضرورة[١]، ومن هذا التصور كانت نشأة العامل وفلسفته[٢] .

وبقطع النظر عن اختلاف العلماء حول قضية تأثر النحاة العرب بأنحاء الأمم السابقة[٣]، وتأثرهم بعلمي الفقه والكلام[٤]، فإن وجود ظاهرة التعليل أمر طبيعي في الدرس النحوي، ذلك أن النحو جملة من المحاكمات العقلية التي تحتاج إلى غير توجيه حتى تستقيم مع الذهنية العربية من جهة ومع الواقع اللغوي من جهة أخرى [٥].

والحديث عن نشأة العامل لا ينفك بحال من الأحوال عن الحديث عن العلة النحوية[٦]، فالقول بالعامل يعد ضرباً من ضروب التعليل النحوي، فالعلة والعامل متلازمان في التفكير النحوي" فالعامل نتيجة العلة قرين القياس"[٧]، وجاء "التعليل قسيما للقياس والسماع"[٨]، لذلك فإن الحديث عن نشأة العامل يلتقي والحديث عن نشأة العلة.

---

[١] - انظر المبارك، النحو العربي، العلة النحوية: ٥١

[٢]- انظر ، السيد، عبد الحميد: نظرية العامل في النحو، مجلة جامعة دمشق: ٤٦

[٣]- الترزي، في أصول اللغة والنحو: ١٣١، ويقول:" كان للفلسفة اليونانية والمنطق اليوناني أثر كبير في الدراسات اللغوية والنحوية قديماً، ولعل أبرز وجوه هذا الأثر سيادة مبدأ التعليل في البحوث التي تناولتها هذه الدراسات، فلكل ظاهرة لغوية أو نحوية تقريباً لا بد من علة يعتل بها أو سبب يرجع إليه"

[٤]- انظر مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو: ٣١.

[٥]- انظر الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي: ١٣١

[٦]- حماسة، محمد، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ١٦٧، والترزي، مرجع سابق: ١٣٧

[٧]- حماسة، محمد، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ١٦٢

[٨]- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو: ٤٧، ويرى أن وجود التعليل أمر بدهي في اللغة؛ ذلك أن السماع كوّن المادة المدروسة كما هي دون تجريد، فالسماع لا يتجاوز النقل والاستقراء، في حين نهض القياس بترتيب المسموع وتبويبه وفق ضوابط وأحكام، ثم يأتي التعليل ليلتمس حكمة العرب في الإتيان بها على ما هي عليه.

وقد اتضحت فلسفة العامل بجلاء عندما قدمت تفسيرات نحوية للحركات الإعرابية رفعاً ونصباً وجراً وجزماً فالزجاجي (ت٣٣٧هـ) قسم العلل إلى ثلاثة أضرب:

جعل القسم الأول: العلل التعليمية؛ وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، ويفسر الزجاجي الحاجة لها بأننا لم نسمع كل كلام العرب، لذلك قسنا ما ننطقه على ما سمعناه من العرب[١].

وتشكل العلل التعليمية جزءاً كبيراً من التراث النحوي ذلك أن قياس النظير على النظير أمر فطري لدى الإنسان[٢]، "فهذه الظاهرة تبدأ عند الفرد في طفولته وتبقى ما دام الفرد يستعمل من الصيغ ما لم يرد على لسانه من قبل"[٣]، ومن جهة أخرى فإن العلل التعليمية تكشف موقف مستخدم اللغة من اللغة ذاتها[٤]، فما هي إلا تفسير يقدَّم لمستخدم اللغة لذلك نجدها تنتظم كمّا كبيراً من القواعد النحوية. وأما القسم الثاني من العلل فالعلل القياسية وهي العلل التي تفسر عمل العوامل بالعوامل، أي أنها تفسر عمل الفروع بإلحاقها بالأصول، قال الزجاجي:" وأما العلل القياسية فأن يقال لم نصبت زيدا بأنّ، في قوله: (إن زيداً قائم) ولِم وجب أن تنصب (إنّ) الاسم، فالجواب في ذلك أن تقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبّه بالمفعول لفظا، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله...[٥]، ويقدم الزجاجي تعليلا يفسر فيه جواز عمل إنّ، ويلخص هذا التفسير في عملها كونها شابهت الفعل المتعدي، وكأنه بهذا التفسير ينظر لفكرة الأصل والفرع، راداً عمل (إنّ) إلى الفعل الذي يعمل أصالة بإجماع النحاة، ذكر الزجاجي أن من النحويين القدماء قد ذكر:" أنّ الأفعال غير مستحقة الإعراب أنها

---

[١]- انظر الزجاجي، الإيضاح في علل النحو: ٦٤

[٢]- حماسة، محمد، العلامة الإعرابية: ١٦٤

[٣]- تمَّام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية: ٣١

[٤]- انظر تمَّام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية: ٣١

[٥]- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو: ٦٤

عوامل في الأسماء بإجماع منا ومن مخالفينا"[١]، مما يعني أن الفعل له أصل في العمل[٢]، أما الذي لا يعمل فلا بد أن يقاس عليه حتى يلحق به فيعمل، ومن هنا كانت العلة القياسية.

والقسم الثالث: العلل الجدلية النظرية: وتقوم على الفلسفة في تفسير العلل ورد بعضها[٣]، وإذا كانت العلل التعليمية تخص متعلم اللغة، فإن العلل القياسية والتعليمية تخص الباحث اللغوي والمختص، مما يجعل وجودها مسوغا لفهم القواعد النحوية.

٤-أقسام العامل النحوي:

تعددت النظرة إلى العامل؛ فتعددت أقسامه، فهناك العامل السماعي والقياسي من حيث طريقه، والعامل اللفظي والمعنوي من حيث وجوده، ومرد هذا التعدد هو العمل على تأصيل نظرية العامل، وإثبات الجذور الأولى لها في نظرية النحو العربي، كما يُردُّ إلى رغبة النحاة في تجريدها من الاعتبارات غير النحوية، لا سيما بعد أن تعالت صيحات القائلين بأن نظرية العامل نظرية فلسفية وذات صبغة جدلية بحتة.

وتنقسم العوامل في النظرية النحوية العربية من حيث وجودها في التراكيب إلى عوامل لفظية وعوامل معنوية، واعتمد النحاة في هذا التقسيم على ظهور العامل في الجملة بالفعل أو بالقوة؛ فإن ظهر العامل بالفعل عدّوه عاملاً لفظياً، وإن ظهر بالقوة عدّوه عاملاً معنوياً.

وتعد الأفعال من أقوى العوامل اللفظية؛ لأن الفعل لا بد له من العمل، وتكمن قوة الفعل في أن معمولاته كثيرة متنوعة، كما أنها تعمل فيما تقدم عليها أو تأخر عنها[٤]، كما تظهر قوة الفعل في كونه عاملاً ظاهراً أو مضمراً[١].

---

[١]- عمايرة، خليل، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه: ٥٤، والملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: ١٤٦

[٢]- الملخ، حسن، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: ١٥٩

[٣]- انظر الزجاجي، الإيضاح في علل النحو: ٦٥

[٤]- الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي: ١٤٩، فلك أن تقول: أكلتُ التفاحةَ، والتفاحةَ أكلتُ.

وإذا سلّمنا أن قوة الفعل هي قدرته على التأثير في المعمول والارتباط به على نحو مخصوص[2] فإننا سنجد أن الأفعال متفاوتة في قوة تأثيرها في معمولاتها، فالأفعال الجامدة دون المتصرفة والأفعال التامة دون الناقصة[3]، بل إن دلالات الأفعال لها أثر في قوتها وضعفها، فالفعل (وجد) يتعدى إلى مفعولين إن كان من أفعال اليقين في قولنا: وجد محمد المسألة سهلة، في حين أنه يقتصر على مفعول واحد إن كان بمعنى (عثر) في قولنا: وجد محمد ضالته، وجده فعلا لازما إن كان دالاً على (الحزن) في مثل قولنا: وجد محمد أي حزن[4].

وتأتي الأسماء بعد الأفعال في العمل، ومرد تأخرها عن الأفعال أنها تعمل في بعض المواضع ولا تعمل في مواضع أخرى[5]، عدا عن أنّ الأصل فيها هو عدم العمل لأنها نقيض الأفعال[6]، وسبب عمل بعضها عائد إلى علة شبه الفعل من مثل المشتقات والمصادر[7]، أو بسبب شبهها بالحروف من مثل أسماء الشرط التي تتضمن معنى الحرف، والمضاف الذي ينوب عن الحرف[8].

وثالث العوامل اللفظية هو الحروف أو الأدوات[9]، وقد وضع النحاة معياراً يحكم عمل الحروف، عرف بنظرية الاختصاص، ففكرتها تقوم على أن الحرف يختص بدخوله على

---

[1]- الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي: ١٥٣، مثل ما نُصب على التحذير والإغراء، والمفعول المطلق، والمصدر النائب عن فعله.

[2]- السيد، عبد الحميد، نظرية العامل في النحو: ٥١

[3]- الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي: ١٥٠

[4]- انظر السيد، نظرية العامل في النحو: ٥٠

[5]- عمايرة، العامل النحوي: ٥٧

[6]- الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي: ١٦١

[7]- انظر الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي: ١٦١-١٦٧، حيث فصل الكلام على الأسماء العاملة وآلية عملها وسببها.

[8]- المرجع السابق: ١٦٧، وانظر العامل النحوي: ٥٧

[9]- كما يسميها خليل العمايرة في كتابه العامل النحوي:٥٨

الأسماء دون الأفعال أو العكس فإنه لا بد أن يعمل، وإن أمكن دخوله على الأسماء والأفعال فإنه لا يعمل[١].

على الرغم من أن النحاة قيدوا عمل الحروف بالاختصاص، إلا أن هذا التقييد لم يطّرد، فقد كان هناك تداخل بين الحروف المختصة وغير المختصة في العمل، ولعل منشأ هذا التداخل يعود إلى رغبة النحويين في اطراد القاعدة، فكان حماسهم سببا في هذا التداخل، كما أن تطور الأساليب اللغوية له أثر في تغيّر اختصاص الحروف، و"أن الاستخدام اللغوي له دور في تطور بعض المفردات، فيتحول بها من الدلالة الفعلية إلى الدلالة الإسمية[٢]، فمن المعقول وبشدة أن يتطور استخدام الحرف واختصاصه، وهو الأقل ثباتاً في الاستخدام من الأفعال.

أمّا العوامل المعنوية فهي" التي تعرف بالجنان، ولا تلفظ باللسان"[٣]، وهي "التي يظهر أثرها على بعض الكلمات في الجمل ولا وجود لها في ظاهر القول"[٤]، وعلى أن النحاة اتفقوا على وجودها إلا أنهم اختلفوا في عددها، وهي عند جمهور النحويين العامل في المبتدأ والخبر[٥]، والعامل في رفع المضارع[٦].

وانفرد الكوفيون بعامل سمّوه الخلاف أو الصرف، وهو أن يخالَف بين حركتي اسمين مرتبطين في الحكم لفظاً، لرغبة المتكلم بإخراج الثاني ليخالف الاسم الأول حركة وحكماً[٧]، وقد

---

[١]- انظر الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي: ١٥٤

[٢]- انظر الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي: ١٦٢

[٣]- الجرجاني، العوامل المائة: ١٥٢

[٤]- عمايرة، العامل النحوي: ٦٠

[٥]- الجرجاني، العوامل المائة: ٣٣٦، والحلواني، أصول النحو العربي: ١٦٩

[٦]- اختلف النحاة في العامل في المبتدأ والخبر، انظر في هذا الجرجاني، العوامل المائة: ٣٣٦، والحلواني، أصول النحو: ١٧١-١٧٤، عمايرة، العامل النحوي: ٦٠.

[٧]- الحلواني، أصول النحو: ١٧٧-١٧٨، و عمايرة، العامل النحوي: ٦١-٦٢

انفرد مجموعة من النحاة بذكر عوامل معنوية، لم تلق انتشاراً بين النحويين كسائر العوامل المعنوية[1].

وتنقسم العوامل من حيث المنقول عن العرب إلى ضربين: سماعية وهي العوامل" التي سمعت عن العرب ولا يقاس غيرها عليها، كحروف الجر والحروف المشبهة بالفعل..."[2]، وقياسية" وهي "العوامل التي سمعت عن العرب ويقاس عليها غيرها، كجر المضاف للمضاف إليه في (غلام زيد) فإنه قاعدة كلية مطّردة فيقاس عليها"[3].

قدّم الجرجاني توصيفا مفصلا للعوامل السماعية والقياسية، وتتبعها حتى بلغت عنده مائة عامل، فقسم العوامل السماعية إلى خمسة أنواع ضمت واحداً وتسعين فرعاً، وضمت القياسية منها سبعة أفرع ، وعاملان معنويان، بهذا يتم عددها إلى مائة[4].

ويجد الباحثون في تعريف الجرجاني للعوامل السماعية دقة وتحديداً بني على استقراء دقيق للغة العرب، إذ أصاب حين اجتهد في تقسيماته للعوامل التي ذكرها، فقد كان جهده مبنياً على الاستقراء والإحصاء الدقيقين، ولكن التطور اللغوي على مر الزمان سيفضي إلى نتاجات أخرى من أشكال العامل، ويبدو أن الغاية من العلل تأخذ ثلاثة مسارات تتوازى ولا تتقاطع، وهي: مسار آنيٌّ للتعليم، والثاني مسارٌ آنيٌّ للاكتشاف، وآخرها مسار لتتبع التطورات التي تشمل النص والقاعدة.

٥ –موقف النحويين القدامى من نظرية العامل[5]:

---

[1]- الحلواني، أصول النحو: ١٧٠، وقد مثّل بالفاعلية والمفعولية والصفة والإضافة.

[2]- الجرجاني، العزامل المائة: ١٥٣

[3]- الجرجاني، العزامل المائة:١٥٣

[4]- الجرجاني، العزامل المائة:١٥٣

[5]- يكتفي الباحثون بعرض آراء ثلاثة من العلماء الذين قالوا بوجود نظرية العامل والذين يُعدّون التكأة لمن جاء بعدهم في بحث هذه المسألة.

ينقسم النحاة في هذا المبحث إلى قسمين: قسم أقر بوجود العامل وأيده، فحرص على حشد كل ما يثبت وجوده من أدلة وبراهين وشواهد عقلية ونقلية، وقسم رفض فكرة العامل في التراكيب النحوية، وقد صبّ وكده كذلك الحال في جمع الأدلة والبراهين الموهنة للرأي الأول.

٥-١ موقف النحويين المقرين بوجود العامل المؤيدين له:

٥-١-١ الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت١٧٥هـ):

يعد الخليل من أوائل النحويين الذين تحدثوا عن العامل وأثره في التراكيب اللغوية تحقيقاً وتوجيهاً[١]، وقد أورد له سيبويه (ت١٨٠هـ) في الكتاب غير مسألة تحدث فيها عن العامل[٢]، وذكر الخليل العلل الموجبة والمانعة للأحكام النحوية، إذ يقول:" إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة...، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة..."[٣].

يكشف الخليل بهذا النص عن فكرة مهمة ودقيقة توضح تصوره للعلة وعلاقتها بالقدرات الذهنية، فقد جعل من المتعامل مع النظام اللغوي وهو (المتكلم) الأساس في الكشف عن العلل المتفقة مع بنية النظام اللغوي، فعندما قال بجواز تعدد التعليلات النحوية، فإنه أقر ضمنا بمقدار السلطة الذهنية التي تخول المتكلم استصدار الأحكام والعلل النحوية وفق قدراته الذهنية، وفي ذات الوقت نجده قد تنبه مبكراً إلى دور الذهن في تكوين التراكيب وتفسيرها فعندما

---

[١]- عنبر، عبد الله، العامل عند النحاة العرب، نحو منهج بنائي، مجلة دراسات: ٢٦١

[٢]- انظر للتمثيل سيبويه، الكتاب: ١/١٣١، و٣٣١

[٣]- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو: ٦٦

قال:"... إن العرب نطقت به على سجيتها وطبعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها..." وبهذا قد قرر الخليل أنّ الكلام وعلله قائمان في الذهنية العربية، بدليل أن العرب نطقت على سجيتها وطبعها دون أن تراعي في ذلك أسساً سابقة عليها، أي أنها نطقت صحيحاً نحوياً بالضرورة منذ اللحظة الأولى التي ظهرت فيها اللغة بالمستوى المنطوق، وما كانت لتنطق بهذا الصواب النحوي إلا وفق نظام ذهني مستقر، يكمن فيه النظام التركيبي والنظام التفسيري للتراكيب[١].

قدّم الخليل نظرية شمولية عميقة حول نظرية العامل، مبيناً أثرها في توجيه التراكيب النحوية وتفسيرها، كما أنّه عدَّ الذهن آلة قادرة على إنجاز اللغة وتفسيرها، فكانت نظرية العامل الأساس العقلي الذي يفسر القاعدة النحوية، ومن ثم تسهم في بناء تراكيب صحيحة نحوياً وفقاً لمقايسات منسجمة مع مقتضيات العامل والعلة، ونجد أن الخليل قد عد العامل أصلاً في بناء الجملة، وأن عناصر التركيب النحوي للجملة كان مبنياً على فكرة العامل.

٥-١-٢ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه (ت١٨٠هـ):

استطاع سيبويه أن ينحى بالعامل منحى تجريدياً أكثر من أستاذه الخليل، فالخليل هو من فتق نظرية العامل وأرسى دعائمها[٢]، إلا أنه لم يتح له أن يتعمق بها تجريداً وتفسيراً مثلما فعل تلميذه سيبويه؛ ومما ساعد سيبويه على الوصول إلى هذا المستوى من التجريد في القياس والتعليل اطلاعه على كامل تجربة الخليل بصورتها النهائية، وربطها بالاستعمال اللغوي.

---

[١]- عنبر، عبد الله، نظرية العامل عند النحاة العرب، نحو منهج بنائي، مجلة دراسات: ٢٦١

[٢]- الأنصاري، وليد عاطف، نظرية العامل في النحو العربي عرضاً ونقداً: ٤٧

لكن هذا التجريد في بيان أثر العامل في التراكيب لم يكن خارج الإطار العام الذي اختطه الخليل لنظرية العامل، فقد ظل بيان أثر العامل مدار البحث عند سيبويه، إلا أن سيبويه عمد إلى ربط العلامة الإعرابية ظهوراً وتبدلاً في التراكيب بنظرية العامل، وقد نص على ذلك صراحة بقوله:" وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه– وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب"[١]، يقرر سيبويه أنّ العامل أساس وجود الحركة الإعرابية، وتتبدل هذه الحركة تبعاً لتبدل العامل في التركيب فهو عنصر البناء والربط.

وذهب سيبويه إلى أبعد من أن يكون العامل ضابط الحركة الإعرابية، فقد عدَّ العامل الضابط لعناصر النظام اللغوي، إذ وجد في العامل سبباً وجيهاً لاطّراد القاعدة في اللغة[٢] متخذاً من التناظر بين البابين، ومراعاة سياق الحال، وكثرة الاستعمال والمعنى أسساً أقام عليها منهجه في التعليل النحوي[٣].

فسيبويه قدّم نظرة متكاملة حول نظرية العامل مبنية على ملاحظته تغير الحركات الإعرابية وبيان مسبباتها، وملاحظته في تأكيد اطّراد الظاهرة النحوية وانسجامها مع الفكر النحوي الذي انطلق منه.

٥-١-٣ أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)

اشتهر عن ابن جني ربطه العامل بالمتكلم إذ يقول:":... ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره"[٤]، إلا أنه اتفق مع النحويين

[١]- سيبويه، الكتاب: ١٣

[٢]- عنبر، عبد الله، نظرية العامل عند النحاة العرب: ٢٦٣، وانظر الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي:٤٣.

[٣]- الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي: ٤٣، ومنه تردد المنادى بين النداء والإعراب، انظر سيبويه، الكتاب: ١٨٣/٢

[٤]- ابن جني، الخصائص: ١١٠

وذلك عندما أقرّ صراحة بأن اختلاف حركات الإعراب إنما هو باختلاف العوامل المؤثرة فيها، فيقول:" ألا ترى أنك إذا قلت: (قام بكرٌ، ورأيت بكرًا، ومررت ببكرٍ) فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل"[١]، يبدو في الظاهر أن ابن جني قد وقع في تناقض بين، عندما عد المتكلم هو العامل في كلامه، ثم قال بما يقوله النحاة من أن اختلاف حركات الإعراب يكون باختلاف العوامل، أي أن العامل يتعدد بتعدد حركات الإعراب، ويبدو أن ابن جني قد نظر إلى العامل من منظورين أحدهما جزئي والآخر شمولي، فصدر عن نظريته الجزئية إقراره أن العلامات الإعرابية تتبع العوامل في التغير، وصدر عن النظرة الكلية أن العامل أكبر من أن يكون مجرد لفظة تؤثر في لفظة دون نظام سابق يحكمها، مما يعني أننا أمام نظريتين قدمهما ابن جني، قامت الأولى من أجل تحديد وظيفة العامل في التركيب، وقامت الثانية لتحدد ماهية العامل وحقيقته.

واستطاع ابن جني بهذا التفحص المتأني للعامل أن يخرج عن مألوف كلام النحاة حوله، فلم يكتف بالحديث عن أثر العامل في التركيب، بل هداه فكره إلى التفريق بين أثر العامل والعامل نفسه، ومن هنا نستطيع أن ندفع عن ابن جني التعارض الظاهري الذي بدا في حديثه، فالكشف عن أثر العامل في التركيب لا يتعارض مع الكشف عن ماهية العامل نفسه، ويحدده بالمنجز الحقيقي للغة ألا وهو المتكلم[٢].

إن حديث ابن جني عن العامل المتكلم[٣] لم يكن يصدر عن فكر واع لغوي دقيق وشامل، وأن حدود لفظة المتكلم كانت حاضرة في ذهن ابن جني عندما صرح بها ، فما كان ليغيب عن ابن جني أن تعميمها المتكلم يؤدي إلى حدوث فوضى في اللغة [٤].

---

[١]- ابن جني، المنصف: ٤

[٢]- عنبر، عبد الله، نظرية العامل عند النحاة العرب: ٢٦٥

[٣]- عمايرة، العامل النحوي: ٦٧

[٤]- انظر عنبر، عبد الله، نظرية العامل عند النحاة العرب: ٢٦٦

٥-٢ موقف النحويين المنكرين لنظرية العامل:

على الرغم من كثرة النحاة الذين أبدوا ملاحظات على نظرية العامل فلسفة وتطبيقاً[١]، إلا أن عالمين مشهورين كان لهما رأي مختلف عن سائر العلماء النحاة، واستند كل منهما إلى أدلة عقلية ونقلية تدعم صحة ما ذهب إليه كل واحد منهما، وهما قطرب وابن مضاء ويهم البحث الوقوف على رأييهما بعجالة.

٥-٢-١ محمد بن المستنير قطرب (ت٢٠٦هـ)

قدم قطرب نظرة صوتية فسر فيها تغير الحركات الإعرابية، منطلقاً من فكرة مؤداها أن العرب تعمد إلى تغيير الحركات طلباً للسهولة في النطق، والرشاقة في الأداء اللغوي، بما ينسجم مع طبيعة العربي وسليقته، إذ يقول:"... وإنما أعربت العرب كلامها لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصلة بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معقباً للإسكان، ليعتدل الكلام... [٢].

انتبه قطرب في هذه الفكرة – إن صحت نسبتها إليه– إلى أثر الحركات في تسهيل النطق وتحقيق ذلاقته وخفته، إلا أنه لم يوفق في حصر دور العلامات الإعرابية في هذا الجانب فقط، فالحركات الإعرابية لها قيمتها النحوية التمييزية التي يتم بموجبها تمييز الأحكام النحوية، فهي دلالات واضحة في تحديد المعنى النحوي.

ونفى أن يكون تغير الحركات الإعرابية وفقا لتغير المعاني، قال قطرب:" لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض، لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني...، فلو كان الإعراب إنما

---

[١]- قدّم حسن الملخ عرضاً لمجمل آراء النحويين المنتقدين لنظرية العامل والعلل النحوية، كما عمد إلى تفنيد آرائهم والرد عليها ما أمكنه ذلك، ونحيل إليها لأن المجال هنا لا يتسع لعرض الآراء ومناقشتها، انظر الملخ، نظرية التعليل: ١٩٧-٢٠٩

[٢]- الزجاجي، إيضاح الجمل: ٧٠-٧١

دخل الكلام للفرق بين المعاني، لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله[1]، فجعل المعاني محايدة في علاقتها بالحركات الإعرابية، إلا أن قطرباً قد خلط بين ضربين من المعاني: المعاني النحوية للتراكيب، والمعاني الدلالية لذات التركيب، فقطرب لم يقصد المعاني النحوية، وهي المعاني النظمية للتراكيب وليست للمعاني الدلالية[2].

ومن المرجح أن قطرباً لم يستحضر في ذهنه الفروق بين المعاني المتأتية من العلاقات النحوية بين مكونات التركيب، وبين المعاني الدلالية المتأتية من المكونات الدلالية لذات التركيب، فعدّه جملة (إن زيدا أخوك)، و (كأن زيدا أخوك)، تختلفان في المعنى وهذا حكم غير دقيق، ذلك أن عنصر اختلاف المعنى هو أداة النصب التي دخلت على كلا التركيبين، فأدتا إلى اختلاف المعنى الدلالي للتركيبين، أما المعنى النحوي فقد ظل نفسه في التركيبين[3].

واجتهد قطرب في تبكيت نظرية العامل، إلا أنه لم يقدم بديلاً علمياً منهجياً يفسر تواتر الحركات الإعرابية، لا سيما في الأفعال الخمسة والأسماء الستة، والممنوع من الصرف[4]، ولعل عدم اطّراد نظرته الصوتية في كامل أبواب النحو دليل على قصورها وعدم صلاحيتها وبهذا تكون غير كافية لإلغاء القول بنظرية العامل.

٥-٢-٢ ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ)

تأثر ابن مضاء القرطبي بالفكر النحوي السابق له، مما هيأ له نظرة شمولية على التراث النحوي، فقد عاش في أواخر القرن السادس الهجري، ونشأ في بيئة علمية مزدهرة، وحاضرة من حاضرات الأمة العربية[5]؛ لذلك نطمئن إلى القول بتأثر ابن مضاء بابن جني في توليف فكرته

[1]- الزجاجي، الإيضاح: ٧٠

[2]- حماسة، محمد، العلامة الإعرابية: ٢٦٧

[3]- حماسة، محمد، العلامة الإعرابية: ٢٦٧

[4]- حماسة، محمد، العلامة الإعرابية: ٢٧١

[5]- انظر القرطبي، الرد على النحاة: ١٨-١٩ وانظر المبارك، النحو العربي، العلة النحوية: ١٤٩

عن العامل[1]، فابن مضاء يشير إلى كلام ابن جني عندما نسب العمل للمتكلم كواحدة من حججه النقلية لتوهين كلمة النحاة في العامل[2].

ودعا ابن مضاء إلى إلغاء نظرية العامل من النحو العربي صراحة[3]، واستمر النحويون للرد على هذا الرأي جملة وتفصيلاً، وأفردوا له صفحات في مؤلفاتهم للرد عليه[4].

نادى ابن مضاء إلى فكرة مؤداها أن نظرية العامل مبعث للاضطراب اللغوي في مستوى الأداء، كما وجد فيها سببا للمفاضلة بين الوجوه اللغوية، ويرى أن هذه المفاضلة غير جائزة، والأجدر أن نرفض ما يسوغها ويجيزها، يقول ابن مضاء:"... لو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحطّه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العي، وإدعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها لسومحوا في ذلك، وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم في ذلك"[5]، يؤسس ابن مضاء كلامه لفكرة لفكرة ينطلق فيها منطلقاً لغوياً صرفاً، ذلك أنه يرى من العامل السبب في تفضيل تركيب على آخر، فالعامل هو الذي يعد لغة أكلوني البراغيث لغة أقل فصاحة من غيرها، ويرى ابن مضاء أن اللغة كاملة في ذاتها لا تفاضل في تراكيبها ولا تراذل[6].

---

[1]- عمايرة، العامل النحوي: ٧٠، و عنبر، عبد الله، نظرية العامل عند النحاة العرب: ٢٦٨

[2]- القرطبي، الرد على النحاة: ٧٧

[3]- يقول ابن مضاء:" قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه وأنبه على ما أجمعوا الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم ... فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب وذلك بين الفساد... وأما مذهب أهل الحق أن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله، وإنما تنسب للإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية ... وأما مذهب العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا طبع"انظر ابن مضاء، الرد على النحاة:٧٦-٧٧

[4]- لقي حديث ابن مضاء معارضة كثيرة ونقاشاً دار حول أفكاره، انظر عمايرة،: ٧٠، وحماسة، النحو العربي: ١٤٨-١٥٨، والحلواني، أصول النحو العربي:٢١٤-٢١٥.

[5]- القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة: ٧٨

[6]- الحلواني، أصول النحو العربي: ٢١٤

قدم ابن مضاء في هذه الفكرة مقاربة لغوية منسجمة نوعا ما مع الذهنية العربية التي تطمح إلى كشف النظام اللغوي للعربية، لكنه جانب الصواب عندما عد العامل مسؤولا عن فصاحة تركيب دون آخر، فالعامل في العربية لا يصنع التراكيب، بل يفسرها[1]، وإنما صنع التراكيب منوط بالذهن وقدرة المتكلم على الإبداع في تصميم التراكيب الأفصح من غيرها.

حاول ابن مضاء القرطبي أن يقدم نظرة جديدة للنحو العربي بمعزل عن العوامل، إلا أنه افتقر إلى منهجية يقدم بها نظرية لغوية مقنعة تحل محل القديم الذي رفضه.

٦-موقف النحاة المحدثين من نظرية العامل:

سيطرت فكرة الدعوة إلى تجديد النحو العربي على جهود النحويين المحدثين في تعاملهم مع نظرية العامل، وكما هو حال النحويين القدامى من تثبيت العامل أو اطّراحه، كان هذا حال النحاة المحدثين، فمنهم من أثبت العامل فكرة وتطبيقاً، ومنهم من نادى بإلغاء نظرية العامل، وتحرير النحو من ربقتها.

إن حصر النحاة المحدثين الذين ينتصرون للعامل فكرة وتطبيقاً ليس بالأمر اليسير لكثرتهم، كما أن سرد نماذج من هؤلاء النحاة ليس بالأمر المجدي، إذ إنه لن يعدو أن يكون إعادة نقل لموقف النحاة القدامى كسيبويه وابن جني وغيرهم[2]، لذلك يرى الباحثون أفضلية الانتقال إلى عرض آراء بعض النحويين المحدثين المعارضين لنظرية العامل في النحو العربي.

وعلى تعدد النحاة الذين نادوا باطّراح نظرية العامل، إلا أننا نجد عالمين يجدر الوقوف عند رأييهما في قضية العامل النحوي، وهما إبراهيم مصطفى وتمَّام حسان.

٦-١ رأي إبراهيم مصطفى:

---

[1]- الملخ، نظرية التعليل: ٢٠٤

[2]- فصّل حسن الملخ مواقف النحاة كثيراً وصنفها وفق الاتجاهات اللغوية المعاصرة، انظر الملخ، نظرية التعليل: ٢١٤-٢٥٢

حاول إبراهيم مصطفى أن يقدم نقداً علمياً لنظرية العامل[١]، ذلك بعد أن عرض تفسيراته لنظرية العامل وفلسفتها، وكانت فكرته تنم عن رغبة في تجديد النحو العربي، فقد سعى جاهدا إلى تقويض التفسيرات النحوية، وفق نظرة تجديدية مبدؤها تغيير تفسير وجود حركات الإعراب؛ إذ يرى أن سر وجود الحركات يكمن في الدلالة على المعاني المختلفة، إذ يقول:"... وإذاً وجب أن ندرس علامات الإعراب على أنها دوالٌّ على المعاني"[٢]، ويرى أن نظام تركيب العربية يُختزل في معنيين: الإسناد والإضافة، وأخرج الفتحة من أن تكون علامة على شيء، قائلاً:" إن الفتحة لا تدل على معنى كالضمة والكسرة، فليست بعلم إعراب؛ وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب"[٣]، وحشد إبراهيم مصطفى في كتبه أدلة كثيرة من التوجيهات الصوتية يفسر فيها استخفاف العرب للفتحة وتفضيلها حتى على السكون في الاستخدام، إذ يقول:" أما أن الفتحة أخف الحركات فذلك أصل مقرر عند النحاة، يتردد في كلامهم، ويجري كثيراً في جدلهم..."[٤] .

وتلقف النحاة المحدثون ما جاء به إبراهيم مصطفى، وعمدوا إلى الرد عليه، وتفنيد مزاعمه حول الحركات الإعرابية، واقتصارها على المعاني، وتجريدها من أي بعد نحوي لفظي أو معنوي؛ ولعل رد عبد الهادي الفضلي من أوفى الردود[٥].

ومما يمكن أن يضاف إلى جملة الردود على إبراهيم مصطفى القول بأن اللغة نظام فكري كامل متتامٍ يصعب حصرها في معنيين تظل تدور حولهما، بل إن مثل هذه الفكرة من شأنها أن تحد من إبداع اللغة وتطورها، فلو كان الإسناد والإضافة هما مناط العربية بأسرها،

---

[١]- الفضلي، عبد الهادي، دراسات في الإعراب: ٦٥

[٢]- مصطفى، إحياء النحو: ٤٩

[٣]- مصطفى، إحياء النحو: ٧٨

[٤]- مصطفى، إحياء النحو: ٧٨

[٥]- انظر الفضلي، عبد الهادي، دراسات في الإعراب: ٥٥-٦٥

فإنه من السهولة بمكان أن نحكم بفقر العربية وضحالتها الفكرية، ذلك أن المعاني الإنسانية أكثر من أن تختصر في معنيين، ومثلها المعاني النحوية، فما المعاني النحوية إلا صورة لغوية للمعاني بعامة.

وفي معرض محاولته لتحقيق الاضطراد لقواعده عمد إلى رد المرفوعات إلى باب المسند إليه ، إلا أنه بهذا تناسى الفروق الدقيقة التي يحملها كل مصطلح نحوي تواضع النحاة عليه، فقول النحاة: فاعل مرفوع، يختلف بالضرورة تركيبا ومعنى عن قولهم: مبتدأ مرفوع، وهذا الأمر يطرد في سائر الأبواب، فالوظائف النحوية والدلالية للفاعل والمبتدأ غير متطابقة ولا تتطابق أبدا، وإن اندرجا تحت اصطلاح المسند إليه في علوم البلاغة، وإلا سنجد أنفسنا أمام واقع لغوي يتسم بالعبثية.

ولعل إبراهيم مصطفى يرى أن القول بوجود فاعل ومبتدأ ونائب عن الفاعل، ضرب من العبث اللغوي، ذلك أن هذه التقسيمات تزيد النحو تعقيدا، فوجود مثل هذه التقسيمات الدقيقة في اللغة دليل على دقة النظر فيها، ودليل على إدراك المشتغلين بها لأدق الفروق في مبانيها ومعانيها.

وقوله إن الفتحة مجردة من أي دلالة على أي معنى، وإنما هي حركة الراغب في التخفيف والسهولة، فهذا قول غير دقيق، فالناظر في آي القرآن الكريم، أو الشعر العربي ونثره يجد نماذج كثيرة تقدمت فيها المنصوبات لتكون هي محور الجملة وأساس تكوينها، ففي مثل قوله تعالى:﴿ ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاما، قال سلام فما لبث أن جاء بعجل حنيذ﴾[١]، من غير المعقول أنه نصب سلاما الأولى لمجرد الرغبة في التخفيف، وأن النصب هنا لا يحمل أي معنى دلالي، فقد أورد اللغويون تفسيرات للتفريق بين نصب الأولى ورفع الثانية، مجمعين على أن النصب في الأولى جاء يحمل معنى يختلف عن الرفع في الثانية، ولو كان

---

[١]- سورة هود، آية: ٦٩

الأمر كما يرى إبراهيم مصطفى لحق أن تتساويا في النصب أو الرفع، وقس عليها كل ما يشبهها.

٦-٢ رأي تمام حسان:

بدأ تمّام حسان فكرته بإسقاط نظرية العامل من النحو العربي بقوله:" إن فهم التعليق على وجهه كاف وحده بالقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية"[١]، ويقول في موضع آخر:"... وبهذا يتضح أن العامل النحوي وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي، والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاتها"[٢].

قدم تمام بديلاً لنظرية العامل لخصه في فكرة القرائن اللغوية، والقرائن عنده ثلاث: القرائن المادية والقرائن العقلية وقرائن التعليق، ونجده يقسم كل قرينة إلى قرائن فرعية صغرى، وما يهمنا من القرائن في هذا البحث قرائن التعليق المقالية، وهي عنده اثنتان: الأولى معنوية وتضم الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة، والثانية لفظية وتضم الإعراب والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والتنغيم[٣].

اجتهد تمام فقدم فكرة القرائن اللغوية وعدّها بديلاً لنظرية العامل يراه عملياً وعلمياً، وكان مدار الخلاف بينه وبين النحويين -حتى عمد إلى إلغاء نظرية العامل كما هو واضح في ثنايا كلامه- تحديد المعاني الوظيفية للتراكيب، إذ يقول في أحد المواضع:"... لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية"[٤]، فهو يرى أن القول بالعامل لا يوضح

---

[١]- حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها: ١٨٩

[٢]- حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٧

[٣]- حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٠

[٤]- حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها: ١٨٩

المعاني النحوية الوظيفية للغة، كما يرى أن النحاة قد اشتغلوا بالحركة الإعرابية –بما هي علامة لتحديد المعاني– وهي أقل من أن تحظى بكل هذه العناية على حساب سائر القرائن[1].

إن عناية تمام بالمعاني الوظيفية للتراكيب جعلته يغفل فلسفة العامل وسر وجوده، فالعامل لم يوجد ليحدث حركة إعرابية أو يفسرها بشكل آلي، بل جاء ليفسر العلاقة بين مكونات التركيب الذي يتكون في الأصل من مكونات صغرى (مفردات) تأتلف في نظام معين وفق عمل نحوي.

وإذا كان تمام يركز على المعاني الوظيفية للتراكيب فنظريته قد تكون صالحة لعلم المعاني، فإن مجال الكشف عن المعاني والوظائف هو علم المعاني، وليس علم النحو، ذلك أن علم النحو ما هو إلا " انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكثير والإضافة والنسب والتركيب، ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهل الفصاحة فينطق بها"[2]، ولم يعرف عن العرب أنهم خلطوا بين نظرية النحو والمعاني النحوية، إلا أن العرب ربطت كثيراً بين الإعراب والمعنى، يقول ابن جني: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ... ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه"[3]، لذلك كان لا بُدّ لتمام أن يفرق بين نظرية النحو كونها كنظرية تحكم التراكيب العربية تهدف إلى ضبط الأحكام النحوية وتبويبها وفق نظر لغوي بحت، وبين الإعراب كعلامة على المعاني المقصودة من الكلام، فليست وظيفة النحو توضيح المعاني بقدر ما هي تقعيد الكلام العربي وطرده في أبوابه .

وتحدث تمام عن إمكانية التخلي عن بعض القرائن عند انعدام الحاجة إليها، لا سيما إن أمن اللبس[4]، ويبدو أنه قد تفرد عندما ترخص بالعلامة الإعرابية في تفسيره لتعارض القرائن

---

[1]- حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٥

[2]- ابن جني، الخصائص: ٣٤/١

[3]- ابن جني، الخصائص: ٣٥/١

[4]- حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٣٣

بخاصة في حديثه عن الترخص في العلامة الإعرابية، ونرى أن تماماً قد فاته أمر يصلح أن يسمى بـ(تعارض القرائن) لذلك نجده يقول بالاستغناء عن القرائن إن أمن اللبس.

والمقصود بفكرة تعارض القرائن أن تتعارض قرينتان في تركيب واحد، وهذا التعارض يدفعنا إلى جعل قرينة المعنى هي الموجه الوحيد للتركيب، وعليه يتم تعطيل القرينة اللفظية اكتفاءً بالقرينة المعنوية، وقد استشهد لهذه المسألة بآيات عدة من القرآن الكريم[١]، وفي كل مرة يجعل من القرينة السبب في اختلاف الحركة الإعرابية[٢]، لكن الآيات التي استشهد بها وغيرها من الشواهد الشعرية والنثرية كانت مثار توجيهات نحوية عديدة، وقد أجمع النحاة على صحة جل تلك التوجيهات، في أن هذه الشواهد دخل إليها الاحتمال، وما جاز فيه الاحتمال بطل به الاستدلال.

كما أن تماماً تحدث عن أسباب غير لغوية وعدها بمنزلة القرائن التي تغني عن ذكر العلامة الإعرابية وجواز الاستغناء عنها، في معرض حديثه عن قوله تعالى:﴿ عليهم ثياب سندس خضر﴾ يقول:"... وهو إعراب تدعو إليه أسباب جمالية خالصة لا صلة بينها وبين مطلب المعنى الوظيفي ومثله (إن هذان لساحران)"[٣]، وفي حديثه عن قوله تعالى:﴿ إن الله بريء من المشركين ورسوله﴾ يقول:" يجر المعطوف على قراءة وهو إتباع في الموسيقى اللفظية لا في المعنى"[٤].

ويبدو أن حديثه عن الأسباب الجمالية كعلة إعرابية لا يصح في النحو، ولم يقل به أحد من النحويين، ويبدو أن تعليله بالإتباع الموسيقي لم يقل به أحد من النحويين كذلك، سواء

---

[١]- استشهد بالآيات المتعلقة باختلاف حركة المتعاطفات كقوله تعالى:" إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر " سورة المائدة، آية:٦٩

[٢]- حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٣٥

[٣]- حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٣٤

[٤]- حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٣٥

القدماء أو المحدثين لأن الحركة النحوية ملك للتركيب، فالإتباع علته صوتية بحتة وهي لا تتعارض بحال مع المعنى الذي ينبغي أن يفيده التركيب، ونرى أن تمام قد اهتم بالقرائن وأثرها في النحو العربي ولم يلتفت إلى سواها.

٧- موقف الدراسة من العامل:

وتجد الدراسة أن العامل النحوي أساس لا غنى عنه في التراكيب النحوية، فهو يربط بين مكونات الجملة ويرتبها وفق تنظيم نحوي مطرد ومسوغ يقبله كل من المتعلم والعالم، ويتطور هذا النظر في العامل مع تنوع الزمان والمكان ومعطيات العصر.

ويبدو أن العامل بمنزلة البنية الذهنية الجمعية المستكنة في أذهان الجماعة اللغوية، فالخليل عندما أشار إلى أن العرب قد نطقت على سجيتها، وأن العلل قائمة في أذهانها، فهذا إقرار بأن العامل موجود في الذهنية الجماعية.

وعندما قرر سلفا أن اللغة كبناء أحكم بناؤه، فإنه أخرج العامل من أن يكون أساس بناء اللغة وضبطها بوصفه وجوداً لغوياً ملفوظاً أو ملحوظاً، إذاً فالعامل وجود ذهني سابق على اللغة يحكم تمثلاتها في الواقع المنطوق، ومن ثم يبين تفسيراتها ويحكمها.

٨- النتائج والتوصيات:

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها:

١ – استطاع النحاة العرب الأوائل أن يقدموا نظرية متكاملة البناء تفسر لنا النظام النحوي العربي ، يمكن تسميتها نظرية العامل، وكانت وظيفتها لديهم تعليمية تفسيرية بالدرجة الأولى.

٢ – عمل النحاة على تطوير نظرية العامل، كما عملوا على جعلها أكثر تجريداً وذهنية لا سيما على يد سيبويه، كما عمل المعارضون للنظرية على إذكاء فكر أنصارها لتطويرها.

٣ – اتفق غالبية النحاة على وجود العامل، واختلفوا في تفسير العامل وتحديد ماهيته.

٤ – لم يخل تاريخ النحو من محاولات للتخلص من نظرية العامل بذريعة تيسير النحو وتقديم وجهات نظر جديدة، وأن علماء النحو المحدثين قد وقعوا في اضطراب واضح عندما حاولوا إيجاد بديل عن نظرية العامل في النحو، وكانت آراؤهم تدور رؤية علماء العربية القدماء للعامل.

٥- باتت أفكار النحاة الأقدمين والمحدثين المعارضين لفكرة العامل عاجزة عن شمول أبواب النحو المتباينة فيما جاؤوا به من آراء، فما صلُح معهم في باب لم يصلح في أبواب أخرى؛ فلجؤوا إلى التأويل والتقدير الذي حمل المسائل فوق ما تحتمل.

٦- يبدو أن اللغة العربية بخصوصيتها التي تمثلت في عمرها الزمني الطويل نسبياً، وثباتها النسبي على خصائص شقيقاتها الساميات محوجة إلى استمرارية الدرس لكشف ظواهرها وأنظمتها التي تسير عليها مع الأخذ بما قاله العلماء القدماء، وتطويره وفقاً لمتطلبات العصر وأدواته.

ثبت المصادر والمراجع :

١- الأنصاري، **وليد عاطف، (٢٠٠٣) نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا**، دار الكتاب الثقافي، ط ١، إربد.

٢ – الترزي، فؤاد حنا، (د.ت) **في أصول اللغة والنحو**، دار الكتب بيروت.

٣ – الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر عبد الرحمن بن محمد، (١٩٨٣) **العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية**، تحقيق: البدراوي زهران، دار المعارف، مصر، ط ١.

٤ – الجرجاني، علي بن محمد، (١٩٩١) **كتاب التعريفات**، تحقيق: بد المنعم الحنفي، دار الراشد، مصر، ط ١.

٥– ابن جني، أبو الفتح عثمان،(د.ت) **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر لبنان، ط٢ .

٦ – ابن جني، أبو الفتح عثمان، (١٩٥٤) **المنصف شرح كتاب التصريف**، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله الأمين، مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط١.

٧ – حسان، تمام،(١٩٨٠) **اللغة بين المعيارية والوصفية** ، دار الثقافة، المغرب.

٨ – حسان، تمام، (٢٠٠١) **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة، المغرب،.

٩ – الحلواني، محمد خير،(د.ت) **أصول النحو العربي**، جامعة تشرين، اللاذقية.

١٠ – سيبويه، (١٩٩١)**الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط١.

١١ – الزبيدي، محمد مرتضى، (٢٠٠٧) **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، كريم سيد محمود، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١.

١٢ – الزجاجي، أبو القاسم، (١٩٧٩) **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، ط٣.

١٣ – عبد اللطيف، محمد حماسة، (١٩٨٣) **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، ط ١.

١٤ – عمايرة، خليل أحمد، (د.ت) **العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي**، جامعة اليرموك، ط١.

١٥ – الفضلي، عبد الهادي، (١٩٨٤) **دراسات في الإعراب،** دار تهامة، المملكة العربية السعودية، ط١.

١٦ – القرطبي، ابن مضاء، (د.ت) **الرد على النحاة،** تحقيق :شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط ٢.

١٧ – المبارك، مازن، (١٩٨١) **النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطورها،** دار الفكر، لبنان، ط٣.

١٨ – مصطفى، إبراهيم،(١٩٣٧) إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، د ط.

١٩ – الملخ، حسن خميس،(٢٠٠٠) **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين،** دار الشروق، عمان، ط ١.

٢٠ – الملخ، حسن سعيد،(٢٠٠١) **نظرية الأصل الفرع في النحو العربي،** دار الشروق، ط١.

٢١ – ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم،(٢٠٠٣) **لسان العرب،** تحقيق: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.

الدوريات

١ – السيد، عبد الحميد مصطفى،(٢٠٠٢) **نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب،** مجلة جامعة دمشق م ١٨، العدد ٣-٤.

٢ – عنبر، عبد الله، (١٩٩٧) **نظرية العامل عند النحاة العرب، نحو منهج بنائي يتوخى النحو والدلالة في اكتناه النظام اللغوي،** مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، م ٢٤، عدد٢.